تقرير الأمين العام

2021 عام برنامج

إدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة

United Nations

UN DISABILITY INCLUSION STRATEGY

جدول المحتويات

موجز ____ 5

أولاً.
النهوض بإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة ____ 6

ثانياً
تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة ____ 8
المساءلة على مستوى الكيانات ____ 9
المساءلة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية ____ 20
معالجة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الأزمات الإنسانية ____ 30

ثالثا.
الإجراءات الشاملة ____ 32
التنسيق والتيسير بصفة عامة ____ 32
الإجراءات المشتركة فيما بين الوكالات ____ 33

رابعاً.
التحديات والفرص ____ 34

خامساً.
الاستنتاجات والتوصيات ____ 36

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار **154/76** الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير مرحلي عن الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

ويورد التقرير نبذة عن التقدم المحرز في عام 2021 استناداً إلى تحليل للتقارير المقدمة من الكيانات التابعة للأمم المتحدة والأفرقة القطرية التي تقوم بالإبلاغ بموجب إطار المساءلة الوارد في الاستراتيجية. ويتناول التقرير الفرص والتحديات التي تواجه المنظمة فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك في سياق الأزمات الإنسانية والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد19-).

أولاً.
النهوض بإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة

لقد تغير العالم كثيراً منذ إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في عام 2019. وامتحنت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد19-) قدرتنا على الصمود من جميع أبعادها بما فيها الصحة والعمل والتعليم بالإضافة إلى تغير المناخ والأزمات الإنسانية والأمنية المتزايدة. ولا يزال ذوو الإعاقة الذين يقدر عددهم بنحو بليون شخص على مستوى العالم[1] - ويشكلون أكبر مجموعة أقلية في العالم - من أكثر الفئات تضرراً. ولا يمكن أن يأتي التزام الأمم المتحدة بإحداث تغيير منهجي يفضي إلى التحول بشأن إدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة في وقت أنسب من هذا.

وتدفع الاستراتيجية الأمم المتحدة إلى تقييم طرقها الأساسية في العمل. وقد جددت الوضوح بشأن ضرورة الاتساق في الطريقة التي تعمل بها المنظمة وكيفية تقييمنا لفعالية برامجها وعملياتها الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكفاءتها وتأثيرها. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الاستراتيجية للمنظمة أن تكون أكثر سرعة في مواجهة الأزمات العالمية. وقد ثبت أنها محورية في تعبئة وتوسيع نطاق الجهود المنسقة المبذولة من أجل الاستجابة لكوفيد19- والتعافي منه على نحو شامل لمسائل الإعاقة. ومع ذلك فـهناك المزيد من العمل الذي يتعيَّن القيام به.

ويوضح هذا التقرير أن الأمم المتحدة بدأت تجني فوائد الإجراءات التأسيسية المتخذة منذ عام 2019. والمجالات التي كان من الواضح تقصيرها فيها آخذة في التطور. فمن المقر إلى الميدان، تقوم المنظمة على نحو متزايد بإدماج منظور الإعاقة في خططها ومشاوراتها الاستراتيجية، وتقيّم التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وتعالجها، بما في ذلك في مجال الشراء. غير أن تحقيق إدماج الإعاقة يتطلب تحولاً جوهرياً في العقلية. ولن يتحقق ذلك إلا ببناء قدرات الموظفين ومعارفهم، وبتهيئة بيئة تمكينية للأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل.

وبينما تعمل الدول الأعضاء والأمم المتحدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نتحلى باستمرار بالطموح في تناول مسألة إدماج منظور الإعاقة من أجل الوفاء بالوعد الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 – وهو عدم ترك أحد خلف الركب. ويجب علينا أيضاً أن نواصل التركيز بشكل أكبر على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون الاستبعاد بشكل متزايد نتيجة لتقاطع عوامل من قبيل نوع الجنس والعمر

[1] World Health Organization and World Bank, World Report on Disability (Geneva, 2011)

والانتماء الإثني. وفي عام 2021، أعلنت رؤيتي لخطتنا المشتركة، وهي الاضطلاع بجهد عالمي لمعالجة أكبر المشاكل التي تواجهها البشرية وإحداث فرق ملموس في حياة الناس. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحقق تلك الرؤية بدون المشاركة النشطة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مجالات التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان على قدم المساواة مع الآخرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري وضع سياسة بشأن العمر ونوع الجنس والتنوع في إطار خطتنا المشتركة التي ستعالج مسألة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولا يزال الدعم الذي تبديه الدول الأعضاء لإدماج منظور الإعاقة وللاستراتيجية حاسم الأهمية لإحراز النجاح. وفي هذا الصدد، أرحب بالاعتراف بدور الاستراتيجية في الإسهام في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وباستمرار طلبات تقديم التقارير حفاظاً على المساءلة، على نحو ما جاء في قراري الجمعية العامة **233/75** و **154/76**. وتؤدي الاستراتيجية بدورها دوراً رئيسيا في تمكين منظومة الأمم المتحدة من دعم الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجعل الالتزام والموارد والإجراءات تتلاقى لتوجيه مزيد من الاهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ خطة عام 2030.

ثانياً
تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

هذا التقرير هو التقرير الثالث عن تنفيذ الاستراتيجية، ويورد التقرير نبذة عن التقدم المحرز في عام 2021 استناداً إلى تحليل للتقارير المقدمة من 73 كياناً تابعاً للأمم المتحدة و 130 فريقاً قطرياً بموجب إطار المساءلة الوارد في الاستراتيجية. وكما حدث في الأعوام الماضية، يجري الإبلاغ عن إحراز التقدم في ضوء مؤشرات إطار مساءلة الكيانات وسِجل إنجاز مساءلة الأفرقة القطرية عن طريق استخدام نظام تصنيف بالتقييم الذاتي من خمس نقاط، هي: "لا يفي بالمتطلبات"، و "يقارب المتطلبات"، و "يفي بالمتطلبات"، و "يتجاوز المتطلبات"، و "لا ينطبق". وكحد أدنى ينبغي أن تتطلع الكيانات والأفرقة القطرية إلى الوفاء بالمتطلبات على أن يتمثل الهدف الطويل الأجل في تجاوزها.

وتحت قيادة نائبة الأمين العام، تشرف وحدة التنمية المستدامة التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام على تنفيذ الاستراتيجية على نطاق المنظومة. وتستضيف الوحدة الفريق المكرَّس لإدماج منظور الإعاقة الذي يقدم التنسيق والمساعدة التقنية، كما يوفر الأدوات العملية والموارد اللازمة للكيانات والأفرقة القطرية من أجل تنفيذ الاستراتيجية وتقديم تقارير عنها.

ألف. المساءلة على مستوى الكيانات

في عام 2021، ارتفع عدد الكيانات التي تقدم تقاريرها بموجب إطار مساءلة الكيانات بأكثر من 10 في المائة إلى 73 كياناً تشمل: (أ) 47 كياناً من كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك 18 عملية سلام و 5 لجان إقليمية؛ (ب) 6 صناديق وبرامج؛ (ج) 10 وكالات متخصصة؛ (د) 10 كيانات أخرى وكيانات مرتبطة بها[2]. وقدمت الكيانات تقاريرها من خلال منصة الإبلاغ المخصَّصة على الإنترنت.

الشكل الأول **مقارنة التصنيف العام لكيانات الأمم المتحدة، 2019-2021**

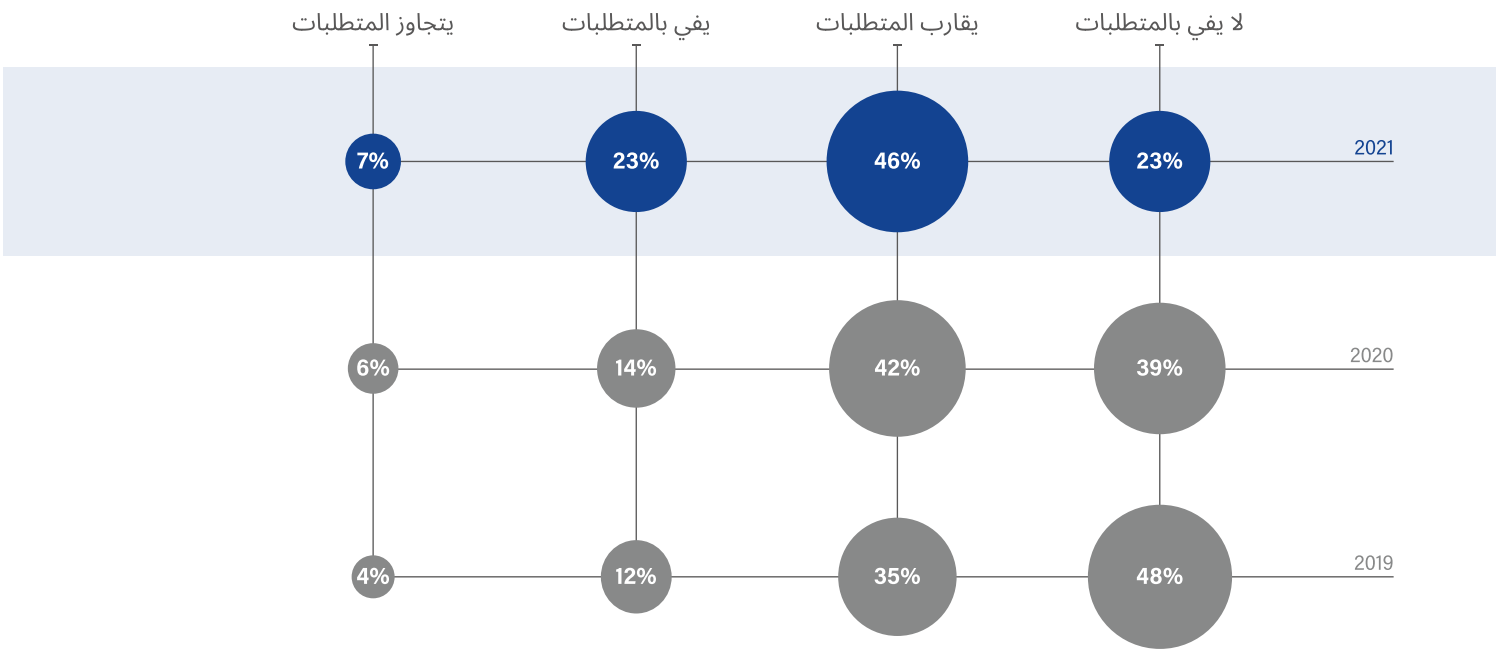

[2] تنتظم الكيانات المبلغة في الفئات الأربع التي أجري التحليل في إطارها على النحو التالي: (أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/إدارة عمليات السلام، وإدارة السلامة والأمن، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديّدة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار

الشكل الثاني **تصنيف منظومة الأمم المتحدة لعام 2021، حسب نوع الكيان**

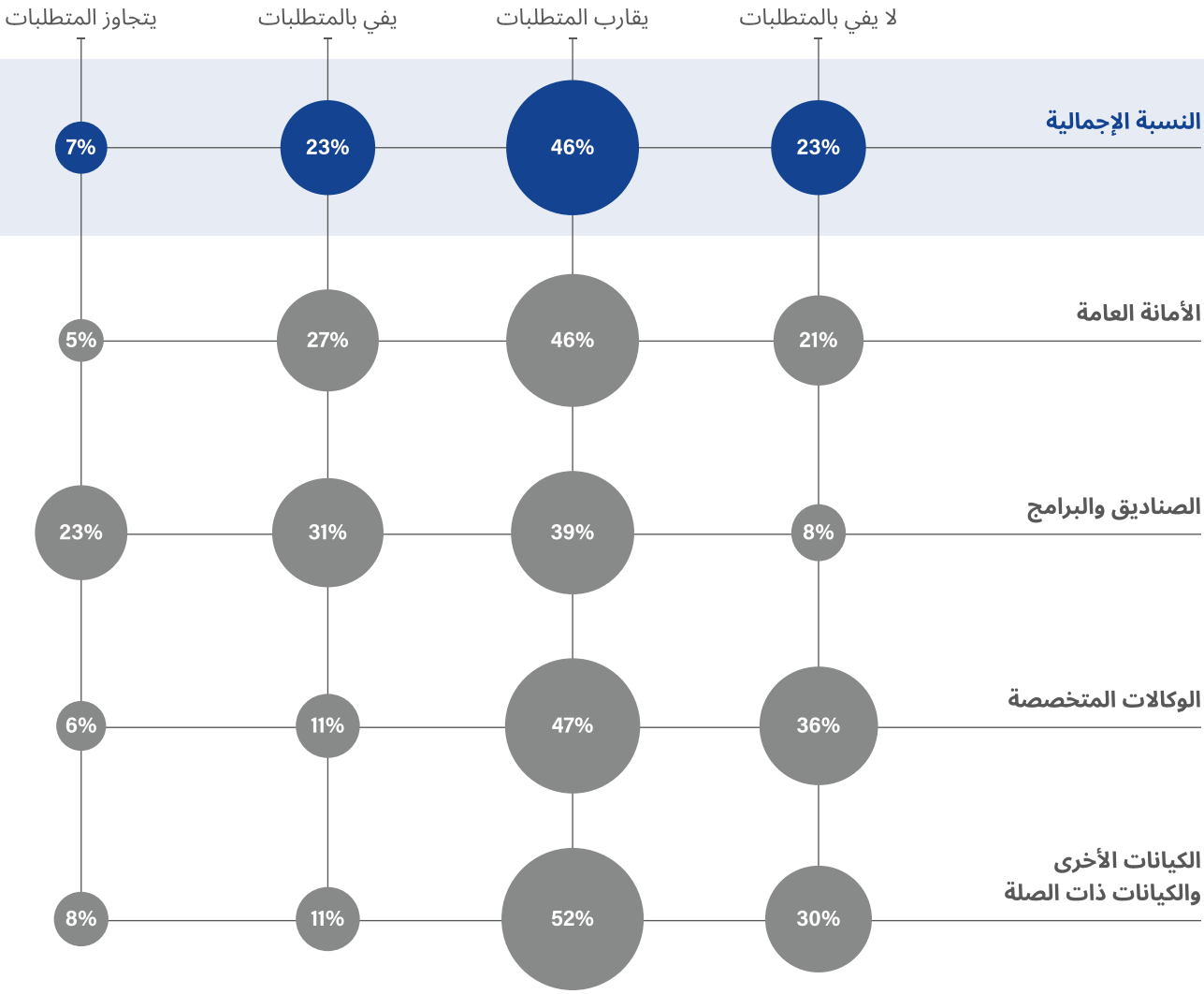

في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا/ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط آسيا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ (ب) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي؛ (ج) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة السياحة العالمية؛ (د) المنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة المرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة.

وتواصل الكيانات إحراز تقدم في إدماج منظور الإعاقة في جميع مجالات الاستراتيجية بمعدل أعلى من السنوات السابقة. فمنذ عام 2019، حدثت زيادة ملحوظة في النسبة المئوية للكيانات التي تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها (من 16 إلى 30 في المائة)، في حين انخفضت النسبة المئوية للكيانات غير المستوفية للمتطلبات بمقدار النصف (من 48 إلى 23 في المائة). وكان أكبر تركيز للتقدم المحرز في عام 2021 بين الكيانات التي انتقلت من تصنيف "يقارب المتطلبات" إلى "يفي بالمتطلبات"، وهو اتجاه واعد يؤكد فعالية إطار المساءلة في دفع عجلة التقدم. ومع ذلك، فنظراً لأن المنظومة ككل لا تزال غير مستوفية لنسبة 70 في المائة من معايير الاستراتيجية، فإنه يتعيَّن الحفاظ على الزخم ومضاعفة الجهود المبذولة بشأن إدماج منظور الإعاقة.

منذ عام 2020، عززت كيانات الأمانة العامة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة أداءها بنسبة 13 و 21 في المائة، على التوالي، صوب الوفاء بالمتطلبات الواردة في المؤشرات أو تجاوزها. فأكثر من نصف الصناديق والبرامج (54 في المائة) تفي الآن بمتطلبات الأداء أو تتجاوزها، بينما تواصل الوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات ذات الصلة إحراز تقدم مطرد على كافة الأصعدة.

وبعد انقضاء ثلاث سنوات، تتمثل المجالات التي تشهد أعلى معدلات الأداء في المبادرات المشتركة، والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، والترتيبات التيسيرية المعقولة، والهيكل المؤسسي. وفي الوقت نفسه، أفيد بإنجاز بعض من أعلى معدلات التقدم في مجالات كان النظام فيها متخلفاً من قبل، على سبيل المثال في التشاور والشراء والاتصالات، مما يدل على أنه يجري اتخاذ خطوات أولية في هذه المجالات. ومع ذلك، على الرغم من الإجراءات المتخذة على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإن نسبة عالية من الكيانات لم تف بعد بمعايير الاستراتيجية في مجالات الشراء وتنمية القدرات والتقييم.

المجال الأساسي 1:
القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

الشكل الثالث **تصنيفات كيانات الأمم المتحدة لعام 2021 في المجال الأساسي 1، حسب مؤشر الأداء**

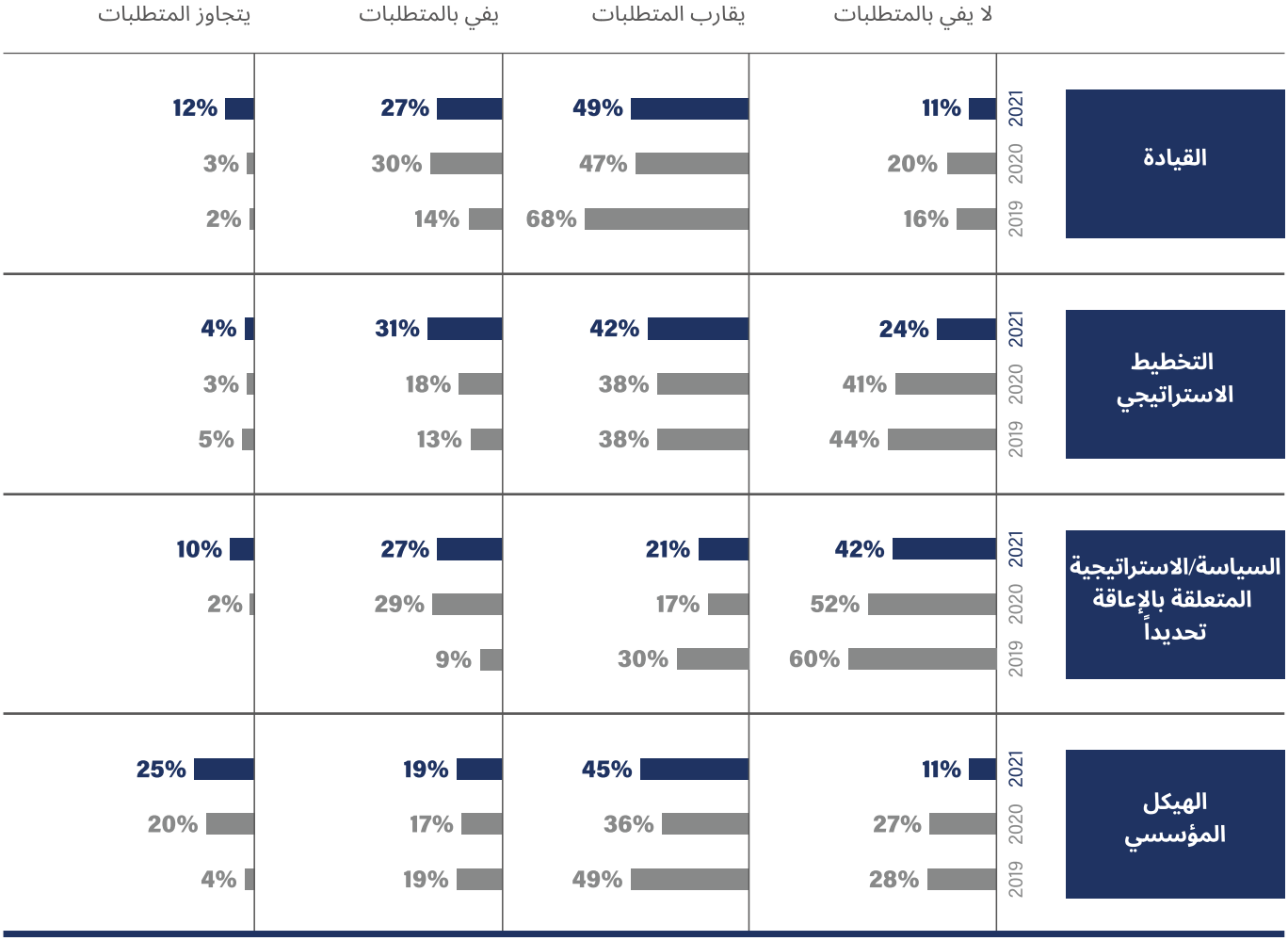

للقيادة أهمية قصوى لأنها تؤثر على النجاح في جميع المجالات الأساسية. وعندما يتجاوز كيان ما المتطلبات الواردة في مؤشر القيادة، فإنه يميل إلى الوفاء بتصنيفات المجال الأساسي 1 أو تجاوزها بصفة عامة. وعلى النقيض من ذلك، في الحالات التي يفتقد فيها كيان ما المتطلبات الواردة في مجال القيادة، فإنه لا يفي بأي من مؤشرات المجال الأساسي 1 أو يتجاوزها. ومنذ عام 2019، ارتفع الأداء في مجال القيادة بشكل كبير، فزادت نسبة الوفاء بالمتطلبات أو تجاوزها من 16 في المائة إلى 39 في المائة. والتزم ما إجماليه 77 في المائة من الكيانات بإدراج منظور الإعاقة في وثائق التخطيط الاستراتيجي الخاصة بها، واعتمد 58 في المائة منها سياسات أو استراتيجيات خاصة بالإعاقة تحديداً. وبعد اعتماد استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال حقوق ذوي الإعاقة، تشارك الإدارة العليا للمفوضية بانتظام في استعراض الاستراتيجية وخطة العمل المقابلة لها ووضع تدابير علاجية للتعجيل بإحراز تقدم نحو إدماج منظور الإعاقة.

ومن بين الكيانات الـ 56 التي أفادت بشأن إدماج منظور الإعاقة في خططها الاستراتيجية، أدرج 25 كياناً التزامات محددة الأهداف ومتعلقة بتعميم إدماج منظور الإعاقة في الوثائق الخاصة ببيانات نتائج و/أو مؤشرات التخطيط الاستراتيجي. وتبذل الكيانات أيضاً جهودا كبيرة لتحسين تنفيذ الاستراتيجية، حيث أبلغ 42 كياناً عن وضع سياسات أو استراتيجيات خاصة بالإعاقة. وتقوم بعض الكيانات في الأمانة العامة بوضع خطط عمل بدلاً من استراتيجية قائمة بذاتها، مثل إدارة شؤون السلامة والأمن وعدة عمليات سلام، في أماكن منها أبيي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والعراق ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

وتحدَّد مدى التقدم المحرز في المجال الأساسي 1 أيضاً بناءً على مدى ارتفاع مستوى الوحدة القائمة بتنفيذ التنسيق في هيكل الكيان؛ فزاد احتمال أن تفي الأفرقة الأقرب إلى قيادة الكيان بالمتطلبات في إطار هذه المؤشرات أو تتجاوزها. ويوجد لدى 89 في المائة من الكيانات جهة تنسيق مخصصة لإدماج منظور الإعاقة، ولدى 32 كياناً شبكة لجهات التنسيق المعنية بالإعاقة (مقارنة بعدد قدره 24 كياناً في عام 2020). ويوجد لدى عدة كيانات أكبر حجماً موظفون مخصصون من ذوي الخبرة في مجال إدماج منظور الإعاقة، وعينت الكيانات الأصغر حجماً التي لا تزال تبني معارفها وخبراتها بشأن هذه المسألة جهات تنسيق قد تعتمد على دعم الكيانات الشقيقة أو الخبراء الاستشاريين، فضلاً عن الفريق المعني بإدماج منظور الإعاقة التابع للمكتب التنفيذي للأمين العام. وتتيح شبكة مناصري الإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية للموظفين فرصة أن يصبحوا مناصرين عن طريق العمل على تحديد استراتيجيات لتعميم إدماج منظور الإعاقة. وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً، فهناك أكثر من 50 مناصراً حتى الآن، مما يُحدِث ثقافة شاملة لمنظور الإعاقة تؤكد على المساواة والمشاركة الأفقية.

المجال الأساسي 2:
شمول الجميع

الشكل الرابع **تصنيفات كيانات الأمم المتحدة لعام 2021 في المجال الأساسي 2، حسب مؤشر الأداء**

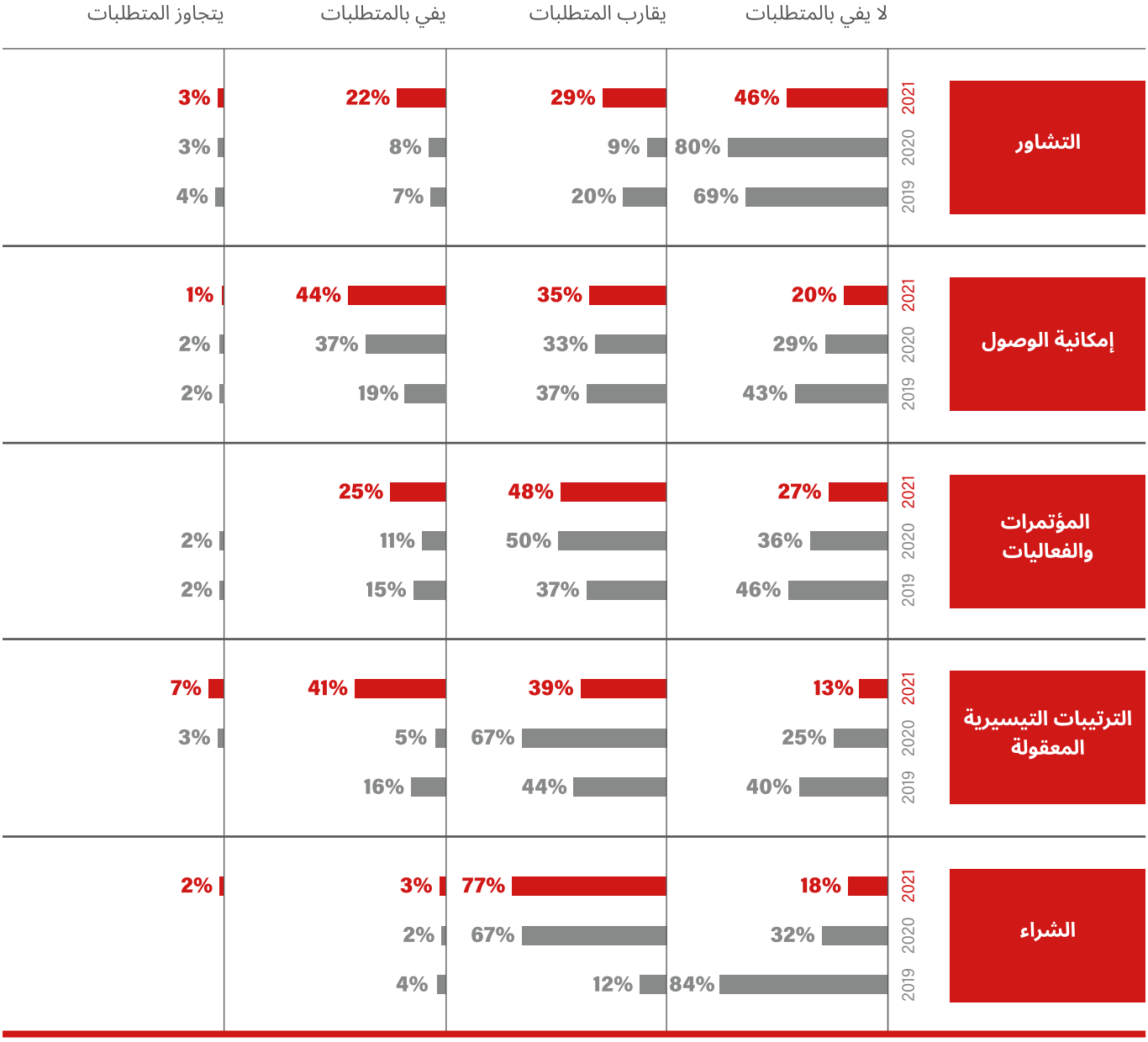

والمشاركة الكاملة والنشطة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أعمال المنظمة أمر حيوي لتحقيق إدماج منظور الإعاقة. ويوضح الاتجاه الإيجابي للكيانات التي تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها في مجالي التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والترتيبات التيسيرية المعقولة (من 39 إلى 45 في المائة ومن 8 إلى 48 في المائة، على التوالي)، الجهود المتضافرة الرامية إلى تنفيذ الخطط الخاصة بالتسهيلات لذوي الإعاقة والسياسات المتعلقة بالترتيبات التيسيرية المعقولة وهي أمر أساسي لإدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد زادت نسبة الكيانات المستوفية لمتطلبات المؤتمرات والفعاليات من حيث تسهيلات الأشخاص ذوي الإعاقة بأكثر من الضعف لتصل إلى 25 في المائة؛ غير أن نقص التمويل ما زال يُعتبر تحدياً. وتبذل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جهوداً لتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، بسبل منها تيسير سبل الوصول المادي، وتوفير الدعم للترجمة الشفوية بلغة الإشارة، وتطوير أداته الخاصة بالعروض النصية الآنيّة المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.

وانخفضت نسبة الكيانات التي أفادت بعدم استيفاء المتطلبات فيما يتعلق باستشارة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى النصف تقريباً من عام 2020 إلى 2021 (من 80 إلى 46 في المائة). وفي حين أن العديد من الكيانات كانت تجري بالفعل مشاورات، فإن التحول من عدم استيفاء المتطلبات إلى مقاربة المتطلبات يعزى إلى حد كبير إلى إصدار واعتماد مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة بشأن التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال نسبة 75 في المائة من الكيانات تبلغ عن عدم الوفاء بالمتطلبات أو مقاربتها. ومن شأن إقامة الشراكات التي أفادت بها تسعة كيانات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تدعم الممارسات الجيدة في هذا المجال. وينبغي للكيانات أيضاً أن تبذل الجهود للوصول إلى الفئات المهمشة من الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تنظر في أوجه التقاطع. فعلى سبيل المثال، تعمل المنظمة الدولية للهجرة على إشراك النساء ذوات الإعاقة فعلياً في مشروعها الخاص بمشاركة المرأة.

وتشير التقارير إلى أن الكيانات التي كانت قد أجرت تقييمات أساسية بشأن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة قد تابعتها، منذ عام 2019، بوضع خطط عمل. وفي حين حظيت إمكانية الوصول المادي بتركيز كبير، فقد تم أيضا تعزيز إمكانية الوصول إلى المنصات الرقمية نتيجة لجائحة كوفيد19-؛ وأبلغ 21 كياناً عن إدخال تحسينات على مواقعها على شبكة الإنترنت، والتعلم على الإنترنت، وأدوات الوسائط المتعددة امتثالاً لمعايير تيسير إمكانية استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للشبكة العالمية. وينفذ ما مجموعه 33 كياناً سياسة للترتيبات التيسيرية المعقولة، وبعضها من خلال آلية مموَّلة بمبالغ تتراوح بين 30 000 دولار و 300 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عملية آلية لطلبات الترتيبات التيسيرية المعقولة على الإنترنت، وتتيح هذه الآلية أيضاً تتبُّع القرارات والإنفاق ورضا المستعملين. ويدلُّ معدل التقدم المطرد في مجال الشراء الذي يراعى فيه منظور الإعاقة منذ عام 2019 على زيادة الوعي بين موظفي المشتريات بسبب المبادئ التوجيهية التي وضعتها شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2020. ومع ذلك، فإن 5 في المائة فقط من الكيانات تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها، مما يشير إلى وجود فجوة معرفية بشأن إدراج المعايير المتصلة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في وثائق الشراء. وأجرى برنامج الأغذية العالمي تدريباً للموظفين على الشراء الذي يراعى فيه منظور الإعاقة، واستكمل أدلة المشتريات ليدمج فيها التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وأنشأ آلية لدعم طالبي الشراء في المواءمة بين متطلبات الشراء ومعايير إدماج منظور الإعاقة والتيسيرات الخاصة بذوي الإعاقة.

المجال الأساسي 3:
البرمجة

الشكل الخامس **تصنيفات كيانات الأمم المتحدة لعام 2021 في المجال الأساسي 3، حسب مؤشر الأداء**

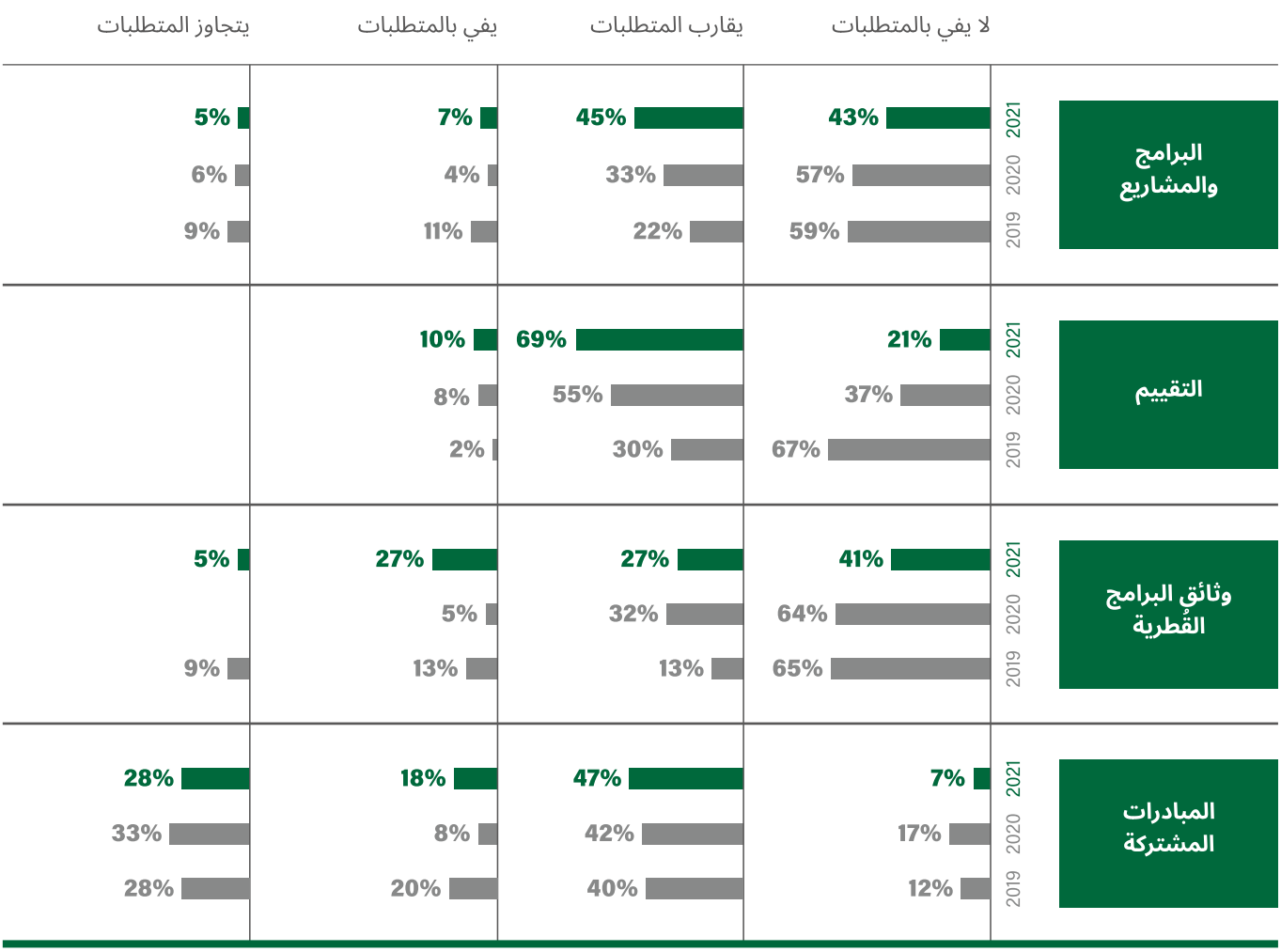

لا تزال المبادرات المشتركة هي المجال الذي يشهد أعلى معدلات الأداء بوجه عام، حيث تشارك 93 في المائة من الكيانات في شبكة واحدة على الأقل مشتركة بين الوكالات معنية بإدماج منظور الإعاقة، في حين يشارك 33 كياناً في مبادرة واحدة على الأقل مشتركة بين الكيانات بشأن إدماج منظور الإعاقة. وعلى المستوى الفردي، اعتمدت نسبة 57 في المائة من الكيانات توجيهات بشأن تعميم إدماج منظور الإعاقة في دورات البرامج أو المشاريع، بزيادة عن نسبة 43 في المائة في عام 2020. وبينما يتذبذب الإبلاغ عن وثائق البرامج القطرية منذ إطلاق الاستراتيجية مع تزايد الإلمام بالمؤشرات، فإن الزيادة من 5 إلى 32 في المائة في نسبة الكيانات التي تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها منذ عام 2020 تدل على أن إدماج منظور الإعاقة يجري تعميمه في الإرشادات التي توجهها الكيانات إلى البلدان، في حين أن 79 في المائة منها قد أدمجت إدماج منظور الإعاقة في إرشادات التقييم. ويدل انخفاض معدل التقدم المحرز من حيث وفاء الكيانات بالمتطلبات أو تجاوزها على صعيد المجال الأساسي 3 على أن التتبع المنهجي للبرامج والمشاريع المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة لم يتحقق بعد.

وتستخدم عدة كيانات علامات ومؤشرات خاصة بالإعاقة لتتبع إدراج منظور الإعاقة في وثائق البرامج القطرية ولرصد التقدم المحرز في البرامج والنتائج المحققة على الصعيد القطري. ويمكن أن تفيد العلامات الخاصة بالإعاقة أيضاً في قياس النتائج التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد استحدثت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مبادئ توجيهية جديدة للمشاريع تشمل نظاماً لوضع العلامات لبيان ما إذا كان إدماج منظور الإعاقة قد تم تعميمه في تصميم المشروع، كما تتضمن فرعاً يتعلق بإدراج تحليل لإدماج منظور الإعاقة في كل مشروع. واستعرضت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وثائق برامجها القطرية في عام 2021 وتبيّنت أن 97 في المائة منها تشمل تحليلاً وبرامج بشأن إدماج منظور الإعاقة.

ويعزى التقدم المحرز في التقييم إلى حد كبير إلى إدماج فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام 2021 لمنظور الإعاقة في توجيهاته المتعلقة بتقييم حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الكيانات التي لا تفي بالمتطلبات في عام 2021 من 37 إلى 21 في المائة، بينما ارتفعت نسبة الكيانات المقاربة للمتطلبات من 55 في المائة إلى 69 في المائة. ومع ذلك، فإن البيانات المبلغ بها منذ عام 2019 تسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من المعرفة لإحراز تقدم في هذا المجال. ولتعزيز قدرة مديري التقييم، عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان جلسة مكرسة بشأن أبعاد إدماج منظور الإعاقة في التقييمات خلال معتكفه العالمي الافتراضي الخاص بالتقييم.

المجال الأساسي 4:
ثقافة المنظمة

الشكل السادس **تصنيفات كيانات الأمم المتحدة لعام 2021 في المجال الأساسي 4، حسب مؤشر الأداء**

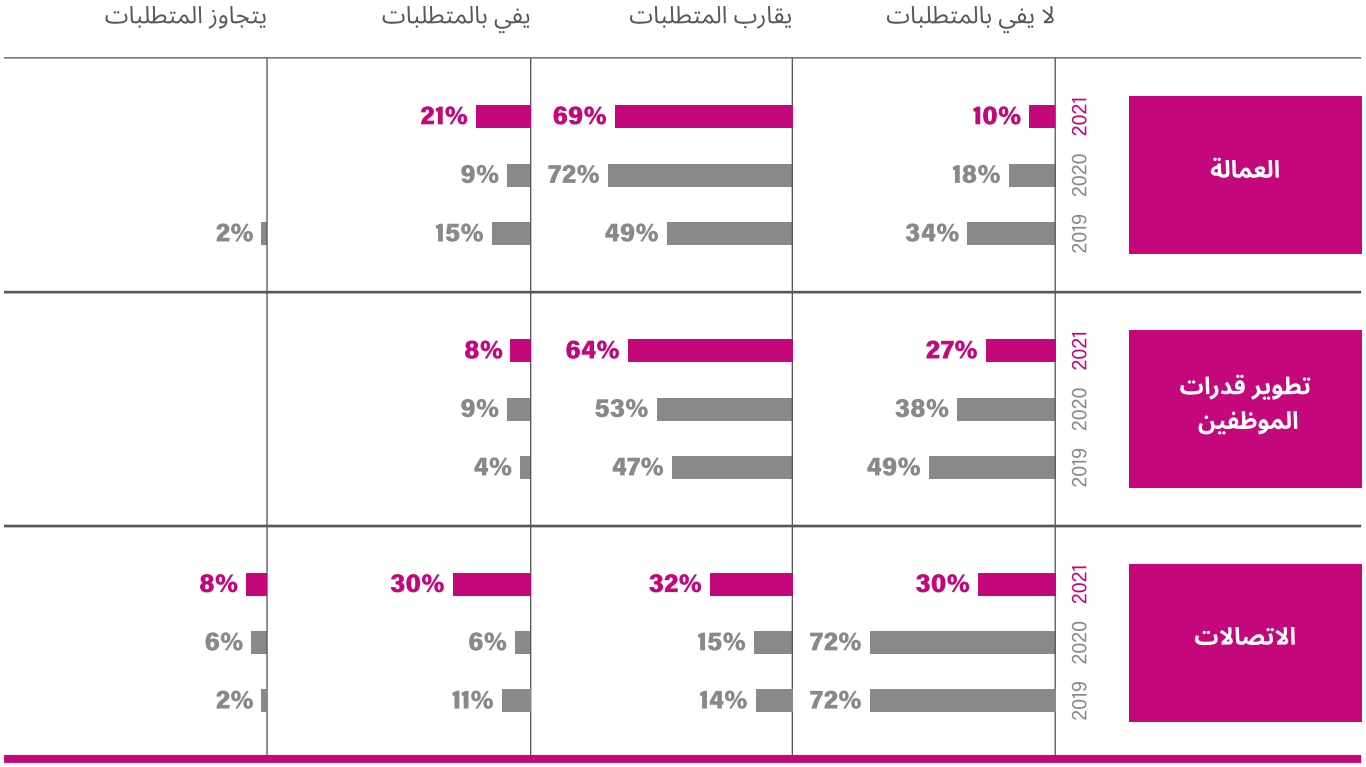

رغم أن النسبة المئوية للكيانات التي تفي بالمتطلبات أو تتجاوزها لا تزال أقل فيما يتعلق بجميع مؤشرات المجال الأساسي 4، فقد ارتفع الطلب على المزيد من المعارف والموارد منذ إطلاق الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، اتخذ 72 في المائة من الكيانات (مقارنة بنسبة 51 في المائة في عام 2019) خطوات لإتاحة فرص لتعلم الموظفين بشأن إدماج منظور الإعاقة؛ غير أن التدريب لم يصبح إلزامياً بعد. وساهم وضع المبادئ التوجيهية للتواصل الشامل لمنظور الإعاقة في عام 2021 في خفض كبير في عدم الوفاء بالمتطلبات، من 72 في المائة في عام 2019 إلى 30 في المائة في عام 2021. وقد اعتمد ما مجموعه 90 في المائة من الكيانات سياسات أو استراتيجيات بشأن إدماج منظور الإعاقة في مجال العمالة نتيجة لزيادة الوعي بصفة عامة؛ غير أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لترجمة تلك السياسات إلى نتائج.

ولا يزال الافتقار إلى نظام قوي لتتبع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين حالياً أو الجاري استقدامهم على نطاق المنظمة يشكل تحدياً. ومن شأن الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى منصات التوظيف، والإنجازات العامة في إمكانية الوصول المادي والرقمي إلى جانب الترتيبات التيسيرية المعقولة، أن تسفر عن نتائج إيجابية من حيث تعيين الموظفين ذوي الإعاقة في السنوات المقبلة. وقد أنشأ ما مجموعه 10 كيانات أفرقة مرجعية للموظفين، تتيح منصة للموظفين ذوي الإعاقة والموظفين الذين لديهم معالون من ذوي الإعاقة لتقديم مساهمات بشأن مبادرات إدماج منظور الإعاقة. وقام برنامج مواهب الموظفين المهنيين الشباب من ذوي الإعاقة الذي يديره برنامج متطوعي الأمم المتحدة بتوظيف 157 متطوعاً من ذوي الإعاقة في عام 2021، في حين ارتفعت مجموعة المواهب العالمية التابعة للبرنامج إلى ما يقرب من 000 5 مرشح يعرّفون أنفسهم بأنهم أشخاص ذوو إعاقة.

وأسفرت الخطوات الرامية إلى تعزيز معارف الموظفين عن قيام 53 كياناً بتوفير فرص وموارد للتعلم، تغطي كلاً من المحتوى الفني والتشغيلي المتعلق بإدماج منظور الإعاقة للموظفين على جميع المستويات. وفي نهاية عام 2021، تم إطلاق دورة تدريبية على الإنترنت بعنوان "إدماج منظور الإعاقة: بناء أمم متحدة شاملة للجميع وميسرة"، أعدَّها مكتب الموارد البشرية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإتاحتها على نظام إنسبيرا. وتبذل حالياً جهود لجعلها إلزامية. وفي الوقت نفسه، تقوم الكيانات بشكل متزايد بإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في اتصالاتها الرئيسية من خلال المواقع على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والحملات العامة والأنشطة. وفي عام 2021، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقييماً لرسائلها تُوّج بتقرير يتضمن توصيات ملموسة عن كيفية تحسين الاتصالات الشاملة لمنظور الإعاقة. وسلطت منظمة الصحة العالمية الضوء على الإعاقة والصحة من خلال سلسلة من الحملات والفعاليات الخارجية. وعملت إدارة الاتصالات التابعة لها مع "الفريق المرجعي المعني بالاهتمامات المشتركة على صعيد تقبُّل الإعاقة" في حملة داخلية عرضت قصصاً مستمدة من الموظفين ذوي الإعاقة والآباء والأمهات الذين يعولون أشخاصاً من ذوي الإعاقة، وسلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية لفضح الأفكار الخاطئة المتعلقة بالإعاقة والحد من وصمة العار المرتبطة بها. وسلطت إدارتا الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام الضوء على عمل النساء ذوات الإعاقة في حملة إعلامية بعنوان "النساء يمسكن بزمام السلام في أيديهن".

باء. المساءلة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية

في عام 2021، قدم 130 فريقاً قطرياً تابعاً للأمم المتحدة تقاريرها بموجب سجل الإنجازات المتعلقة بالمساءلة من خلال نظام إدارة المعلومات التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأحرزت الأفرقة القطرية تقدماً مطرداً صوب مقاربة المتطلبات في 38 في المائة من المؤشرات وأوفت بالمتطلبات في 24 في المائة من المؤشرات (مقارنة بنسبة 34 و 20 في المائة، على التوالي، في العام الماضي)، وتجاوزت المتطلبات في 5 في المائة من المؤشرات (مقارنة بنسبة 4 في المائة في عام 2020). ومن المشجع أن نسبة المؤشرات التي لا تفي الأفرقة القطرية بالمتطلبات اللازمة لها قد انخفضت من 42 في المائة إلى 33 في المائة، مما يدل على زيادة المشاركة في إدماج منظور الإعاقة. غير أنه، بالنظر إلى أن 71 في المائة من الأفرقة القطرية لا تزال غير مستوفية لمعايير الاستراتيجية، يلزم بذل مزيد من الجهود وبوتيرة أسرع لتعزيز إدماج منظور الإعاقة.

الشكل السابع **التصنيف العام لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2021**

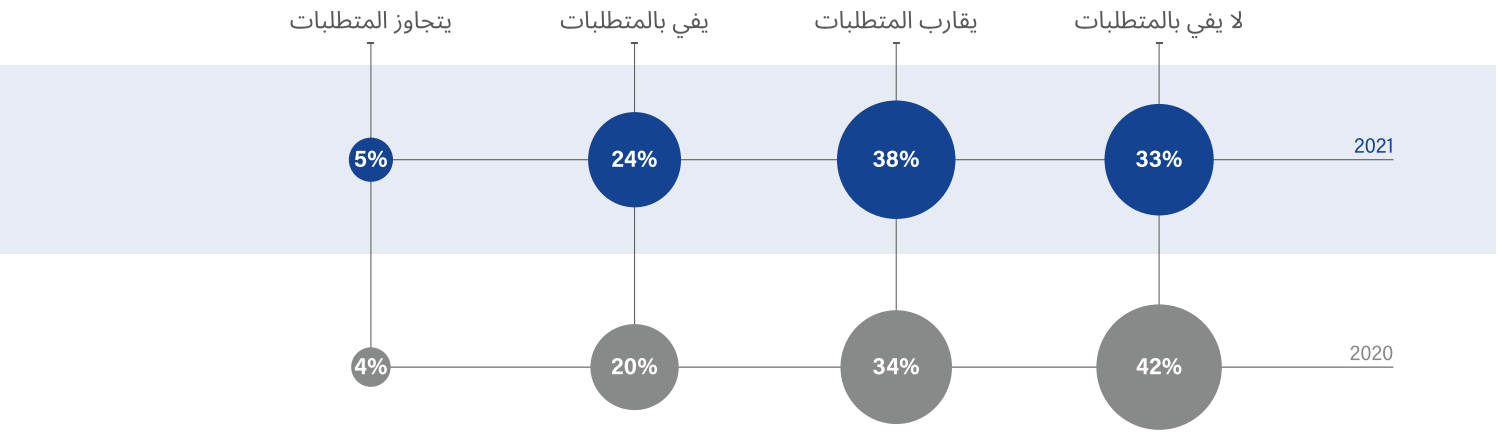

ولا يزال الأداء يتقدم بشكل متساوٍ في جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية حسب المناطق: وتتمتع أوروبا وآسيا الوسطى بأقوى التصنيفات، إذ أنها إما تفي بمتطلبات 46 في المائة من المؤشرات أو تتجاوزها؛ تليها آسيا والمحيط الهادئ (30 في المائة)، والدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (27 في المائة لكل منها)، وأفريقيا (26 في المائة). وقد أحرز تقدم في جميع مجالات الاستراتيجية حيث تمثل القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة المجال الأساسي الأول وتحقق أعلى أداء فيما يتعلق بمؤشرات التخطيط الاستراتيجي والبيانات وأدنى أداء في مجال التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والشراء.

الشكل الثامن

التصنيف العام لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2021، حسب المناطق

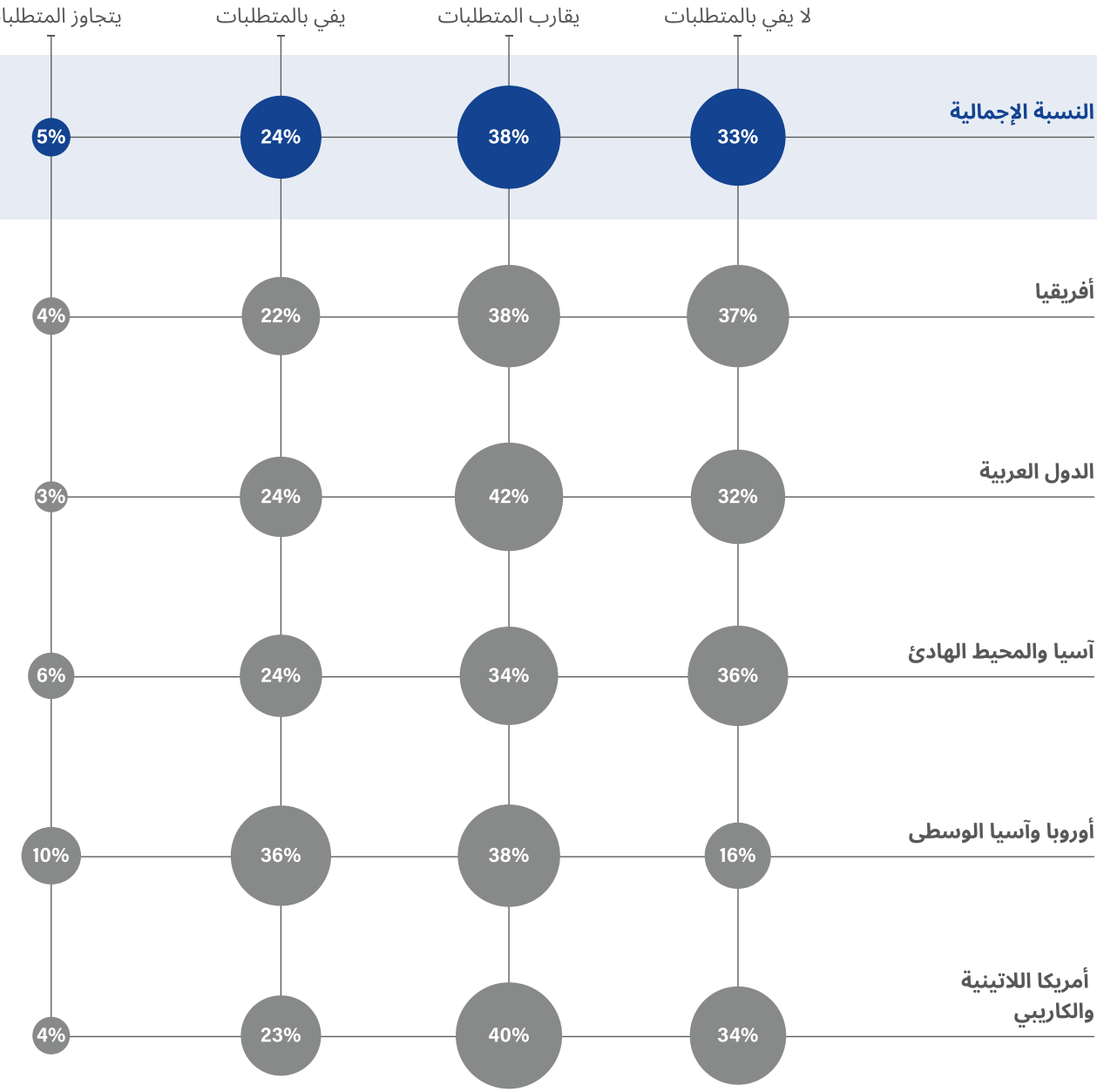

المجال الأساسي 1:
القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة

الشكل التاسع **تصنيفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2021 في المجال الأساسي 1، حسب مؤشر الأداء**

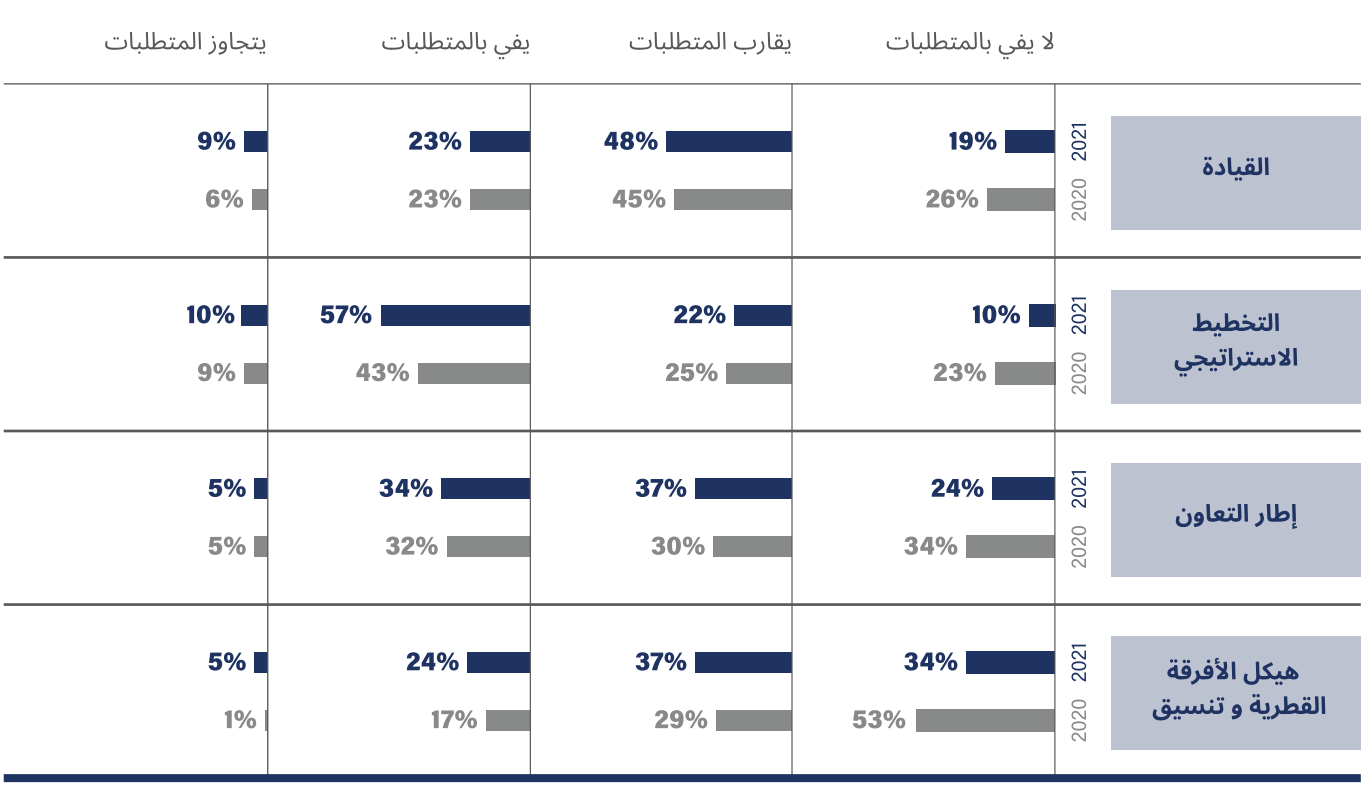

تواصل قيادة الأفرقة القطرية إبداء التزام قوي بإدماج منظور الإعاقة. وأفاد ما مجموعه 80 في المائة من الأفرقة القطرية بأن المنسقين المقيمين ورؤساء الوكالات يناصرون إدماج منظور الإعاقة داخلياً وعلناً على حد سواء، بزيادة قدرها 6 في المائة عن عام 2020. وتفي نسبة إجماليها 32 في المائة منها بالمتطلبات بجعلها إدماج منظور الإعاقة بنداً متكرراً في جدول أعمال اجتماعات القيادات، على سبيل المثال في أذربيجان وبنن والجبل الأسود والصين وغواتيمالا وفيجي وكوسوفو وملاوي. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز نسبة 9 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات بأن تعكس أيضاً في خطط عملها ضمن إطار تقييم الأداء إدماج منظور الإعاقة في كل من البرامج والعمليات. وسلطت الأفرقة القطرية في إسواتيني وأوكرانيا وتوغو والسلفادور وغيانا الضوء على الممارسة الإيجابية التي يعززها المنسقون المقيمون ورؤساء الوكالات والمتمثلة في الالتقاء بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والتشاور معها مباشرة.

ويساعد التحليل القطري المشترك على تحديد الأولويات الاستراتيجية وهو السبيل الرئيسي لإدماج منظور الإعاقة في الدورة البرنامجية. وهذا هو المجال الذي تحقق فيه الأفرقة القطرية أفضل أداء؛ ولا تتجاوز نسبة الأفرقة التي لم تدرج بعد إدماج منظور الإعاقة في تحليلها القطري المشترك 10 في المائة، انخفاضاً من 23 في المائة في عام 2020. ويفي ما مجموعه 57 في المائة من الأفرقة القطرية بالمتطلبات بإجراء تحليل يراعى فيه منظور الإعاقة في مجال مواضيعي واحد على الأقل، ويتجاوزها 10 في المائة بإجرائها ذلك التحليل في معظم المجالات المواضيعية، بما في ذلك في عمليات الاستكمال الدورية للتحليل القطري المشترك. وتشاورت عدة أفرقة قطرية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية وضع واستكمال تحليلاتها القطرية المشتركة في أماكن منها أوزبكستان والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا وزمبابوي. وفي تايلند، جرى بذل جهود للتشاور مع المنظمات التي تمثل تنوُّع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المنظمات التي تقع عند تقاطع نوع الجنس والسن، في جملة تقاطعات أخرى. وكذلك ساعدت تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد19- على إبراز الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز إدماجهم في التحليل القطري المشترك.

وتضمن معالجة إدماج منظور الإعاقة في أطر التعاون مع الحكومات تحقيق نتائج شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى القطري. وفي حين أن 76 في المائة من أطر التعاون تشير إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن 39 في المائة منها فقط تعكس بشكل جوهري إدماج منظور الإعاقة في أطر النتائج ومجالات النتائج، بما في ذلك الأطر في إثيوبيا وزامبيا وشيلي وصربيا. وكان الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب حافزاً لجهود الأفرقة القطرية الرامية إلى تعميم مراعاة منظور الإعاقة في تلك الأطر. وتمثل الحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والتعليم، والمشاركة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء بعضاً من أكثر مجالات النتائج شيوعاً التي يتجلى فيها الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تتوافق أيضاً مع أهداف وغايات متعددة في إطار خطة عام 2030. واستشرافاً للمستقبل، أكد العديد من الأفرقة القطرية من جديد عزمها على تعميم إدماج منظور الإعاقة في أطر التعاون الجديدة.

وبالنظر إلى أن العمل المتعلق بإدماج منظور الإعاقة شامل بطبيعته، فسيكون لتحسين التنسيق والعمل المشترك على الصعيد القطري أثر إيجابي في المستقبل. وقد أنشأ عدد متزايد من الأفرقة القطرية آلية للتنسيق، زادت نسبتها من 47 إلى 66 في المائة من الأفرقة القطرية منذ التقرير السابق. وفي كثير من الحالات، أُدمجت هذه الآليات في الأفرقة المواضيعية أو فرق العمل المعنية بالمسائل الجنسانية أو حقوق الإنسان أو "عدم ترك أحد خلف الركب". وقدم ما مجموعه 29 في المائة من آليات التنسيق أيضاً مدخلات فنية بشأن إدماج منظور الإعاقة في المراحل الحرجة من دورة إطار التعاون. وبذلت الأفرقة القطرية في إسواتيني وأوزبكستان وبوتان وترينيداد وتوباغو وساموا وكابو فيردي جهوداً لإدراج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجان التوجيهية المشتركة بين الجهات الوطنية والأمم المتحدة.

المجال الأساسي 2:
شمول الجميع

الشكل العاشر **تصنيفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2021 في المجال الأساسي 2، حسب مؤشر الأداء**

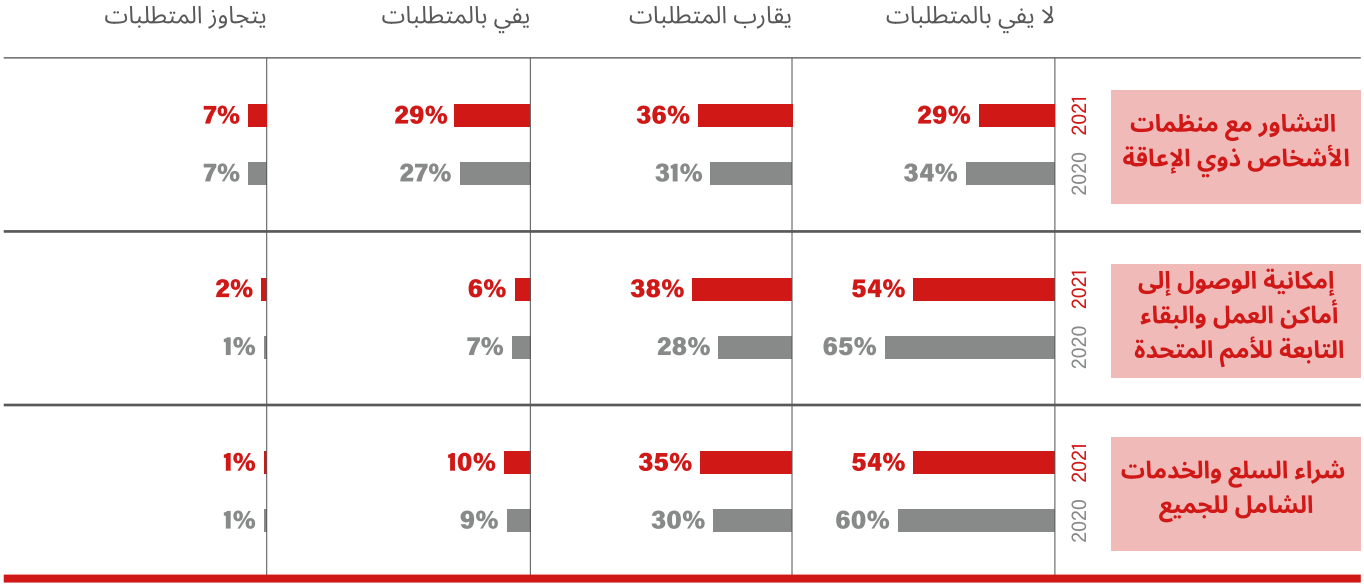

تعمل الأفرقة القطرية ببطء على بناء مشاركتها مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المشجع أن أكثر من ثلثي أفرقة الأمم المتحدة القطرية تجري مشاورة واحدة على الأقل سنوياً، في حين أن أكثر من الثلث تتشاور بشكل أكثر تواتراً، بشأن مواضيع من قبيل إدراج إدماج منظور الإعاقة في دورة إطار التعاون، أو تصميم وتنفيذ المشاريع المشتركة، والتصدي لجائحة كوفيد19- والتعافي منها. بيد أنه نظراً لأن ما يقرب من ثلث الأفرقة القطرية ما زال لا يستشير الأشخاص ذوي الإعاقة على الإطلاق، فإنه يلزم اتخاذ إجراءات ملموسة وممارسة الإشراف على الصعيد القيادي لمواصلة النهوض بهذا المجال الحيوي، الذي يشكل أساساً لنجاح الاستراتيجية بوجه عام. وتتجاوز نسبة مجموعها 7 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات بإقامة شراكة مع هذه المنظمات. فعلى سبيل المثال، أقام مكتب فيجي المتعدد الأقطار شراكة رسمية مع منتدى منطقة المحيط الهادئ بشأن الإعاقة من خلال مبادئ للعمل، يتمثل الهدف منها في تعزيز الجهود المشتركة من أجل التنمية المراعية لاعتبارات الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ.

وتتقدم الأفرقة القطرية تدريجياً في إتاحة إمكانية الوصول إلى المباني والخدمات المشتركة. ويقارب ما مجموعه 38 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات عن طريق تقييم إمكانية الوصول إلى مبانيها وخدماتها والاحتفاظ بسجلات لطلبات الترتيبات التيسيرية المعقولة. وفي جمهورية لاوس الشعبية وجمهورية مولدوفا وزمبابوي، شاركت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تقييمات الأفرقة القطرية للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. ولكن لا يفي سوى 8 في المائة فقط من الأفرقة القطرية بالمتطلبات من خلال اعتماد خطط للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. ولا تتجاوز المتطلبات الواردة في إطار هذا المؤشر سوى ثلاثة أفرقة قطرية. وعلى الرغم من بوادر التحسن في نسبة الأفرقة القطرية التي لا تفي بالمتطلبات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، التي انخفضت من 65 إلى 54 في المائة، فإن معظمها لا يزال متخلفاً عن الركب. وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الأفرقة القطرية تقوم بتكييف إجراءاتها بما يتماشى مع استراتيجية تسيير الأعمال 2,0 التي ستدعم تحسين الأداء فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في السنوات القادمة.

وتتجه الأفرقة القطرية تدريجياً نحو الأخذ بممارسات الشراء المراعية لمنظور الإعاقة. ومع أن 54 في المائة من الأفرقة القطرية لا تزال غير مستوفية للمتطلبات بموجب هذا المؤشر، فإن 46 في المائة منها قد أدرجت التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة كمعيار ينبغي مراعاته عند شراء أماكن الاجتماع والسلع والخدمات الخارجية. وتقوم عدة أفرقة قطرية باستعراض الاتفاقات الطويلة الأجل، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بإدارة الفعاليات، من حيث إدماج منظور الإعاقة. ويفي ما مجموعه 11 في المائة بالمتطلبات، ومنها ألبانيا والبرازيل وترينيداد وتوباغو وجمهورية مولدوفا، بإدراج معايير التيسيرات الخاصة بذوي الإعاقة في الاستعراض الدوري لأماكن الاجتماع الخارجية المأذون بها.

المجال الأساسي 3:
البرمجة

الشكل الحادي عشر **تصنيفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2021 في المجال الأساسي 3، حسب مؤشر الأداء**

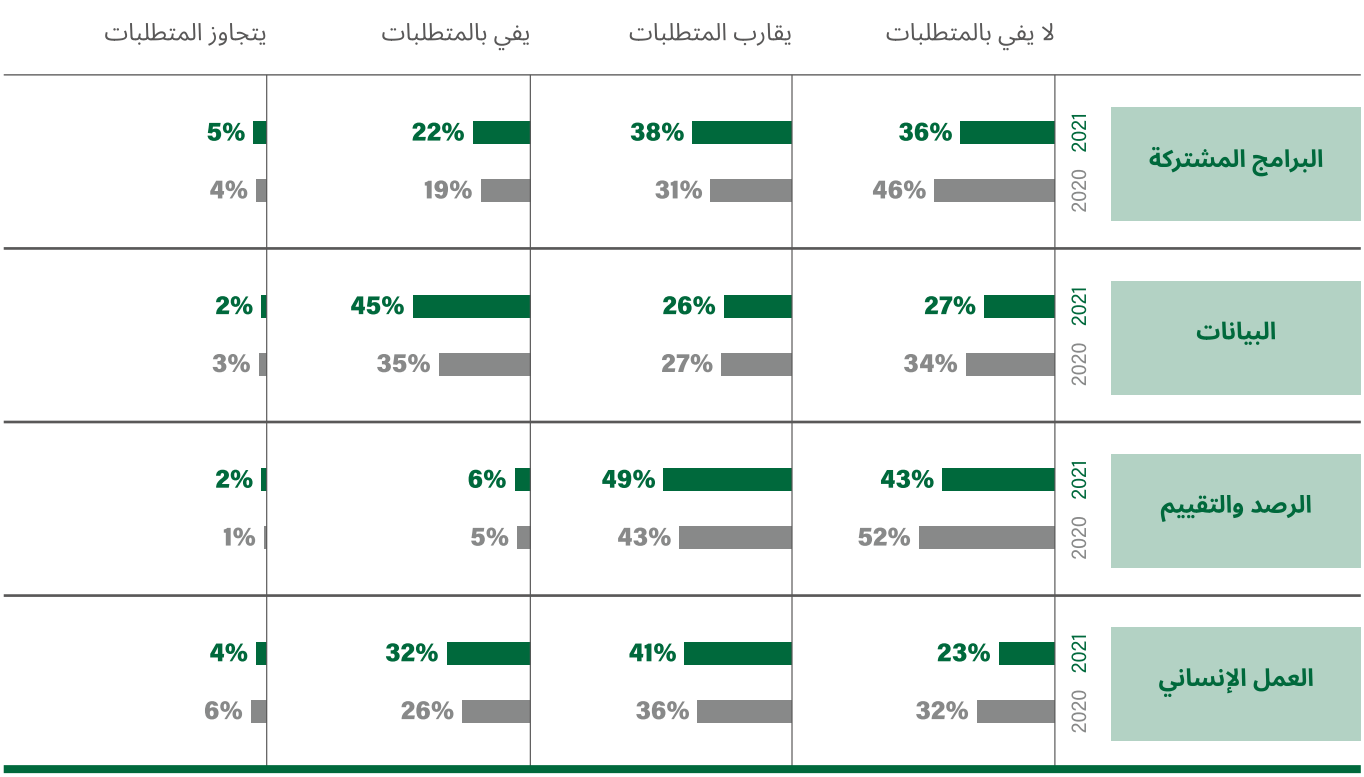

وتتيح البرامج المشتركة الفرصة للأفرقة القطرية لمواءمة نُهُجها ومواطن قوتها ومواردها من أجل النهوض بإدماج منظور الإعاقة بمزيد من الكفاءة. وقام ما مجموعه 65 في المائة من الأفرقة القطرية بتعميم إدماج منظور الإعاقة في غالبية المبادرات المشتركة الجديدة، ويفي 27 في المائة منها بالمتطلبات أو يتجاوزها عن طريق تعميم إدماج منظور الإعاقة في المبادرات المشتركة القائمة، بالإضافة إلى تنفيذها برنامجاً مشتركاً بشأن إدماج منظور الإعاقة على وجه التحديد. ويشكل التصدي لجائحة كوفيد19- والتعافي منها نقطة انطلاق مهمة لإدماج منظور الإعاقة في البرامج المشتركة، إلى جانب الاستجابة الإنسانية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية والحماية الاجتماعية. وقد ساهم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصندوق أهداف التنمية المستدامة ومبادرة تسليط الضوء مساهمة كبيرة في تحفيز الجهود المشتركة الرامية لإدماج منظور الإعاقة التي تعزز في الوقت نفسه خطة عام 2030.

ويتيح الوصول إلى البيانات المصنفة حسب الإعاقة الرصد الفعال لإدماج منظور الإعاقة، ومن ثم يسهم في نجاح جميع المؤشرات. ويمثل هذا أحد المجالات التي حققت الأفرقة القطرية فيها أقوى معدلات الأداء وتفي فيه بالمعايير على نحو متزايد، حيث يشارك 47 في المائة منها في إعداد خرائط البيانات الخاصة بالإعاقة والعمل مع الحكومات على تحسين جمع البيانات من خلال توفير التمويل والتدريب والمساعدة التقنية. وتضطلع الأفرقة القطرية بدور حاسم الأهمية في دعم التعدادات والدراسات الاستقصائية في سبيل جمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة باستخدام المجموعة الموجزة للأسئلة التي وضعها فريق واشنطن بشأن الأداء الوظيفي ووحدة اليونيسف/فريق واشنطن فيما يتعلق بالقدرات الوظيفية للطفل. ومع ذلك، فقد ثبت أن من الأصعب على الأفرقة القطرية تجاوز المتطلبات (لا يتجاوزها سوى 2 في المائة فقط حالياً) عن طريق الإدراج المنهجي لإدماج منظور الإعاقة في مبادرات بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية.

ولا يزال الرصد والتقييم من بين المؤشرات التي يضعف فيما يتعلق بها الأداء. وأُحرِز بعض التقدم في مقاربة المتطلبات، تتفاوت نسبته من 43 إلى 49 في المائة، عن طريق كفالة أن يدرج التقرير السنوي لإطار التعاون نتائج إدماج منظور الإعاقة في تقييمه. غير أنه لم يحدث سوى تقدم طفيف، يتراوح بين 6 و 8 في المائة، في الوفاء بالمتطلبات أو تجاوزها، مما يعكس القيود المبلغ عنها بشأن التدريب التقني لأفرقة الرصد والتقييم والموظفين. فلم يتجاوز المتطلبات فيما يتعلق بهذا المؤشر سوى الفريق القطري في فييت نام؛ وتناول تقييمه للخطة الاستراتيجية الموحَّدة للفترة 2017-2021 التقدم المحرز فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة. ويلزم توفير مزيد من التوجيه والدعم على صعيد صياغة المؤشرات واستخدام البيانات تحقيقاً للفعالية في قياس إدماج منظور الإعاقة لأغراض الرصد والتقييم.

وقد سلط كوفيد19- الضوء بشكل متزايد على ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التأهب والتصدي للأزمات الإنسانية، ومنذ تفشي الوباء تولي التقييمات السريعة الاعتبار لإدماج منظور الإعاقة. وأحرزت الأفرقة القطرية تقدماً قوياً منذ عام 2020، حيث تحسنت نسبة الأفرقة القطرية والأفرقة القطرية الإنسانية التي تقيّم كيفية إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في تقييمات الاحتياجات وخطط التأهب والاستجابة من 68 إلى 77 في المائة، يذكر 36 في المائة منها بالتفصيل كيفية معالجة الاستجابة الإنسانية للمخاطر المحددة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة ويصنّف البيانات حسب الإعاقة. وتتجاوز نسبة مجموعها 4 في المائة من الأفرقة القطرية المتطلبات وفقاً لهذا المؤشر، ومن العناصر المحورية لهذا النجاح المشاركة النشطة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن عدة أفرقة قطرية تشير إلى أنه ليس لديها أفرقة قطرية معنية بالعمل الإنساني أو أن بلدانها ليست في مرحلة تركيز على العمل الإنساني، فمن المهم أن يكون لدى جميع الأفرقة القطرية خطط للتأهب والطوارئ شاملة لمنظور الإعاقة.

المجال الأساسي 4:
ثقافة المنظمة

الشكل الثاني عشر **تصنيفات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2021 في المجال الأساسي 4، حسب مؤشر الأداء**

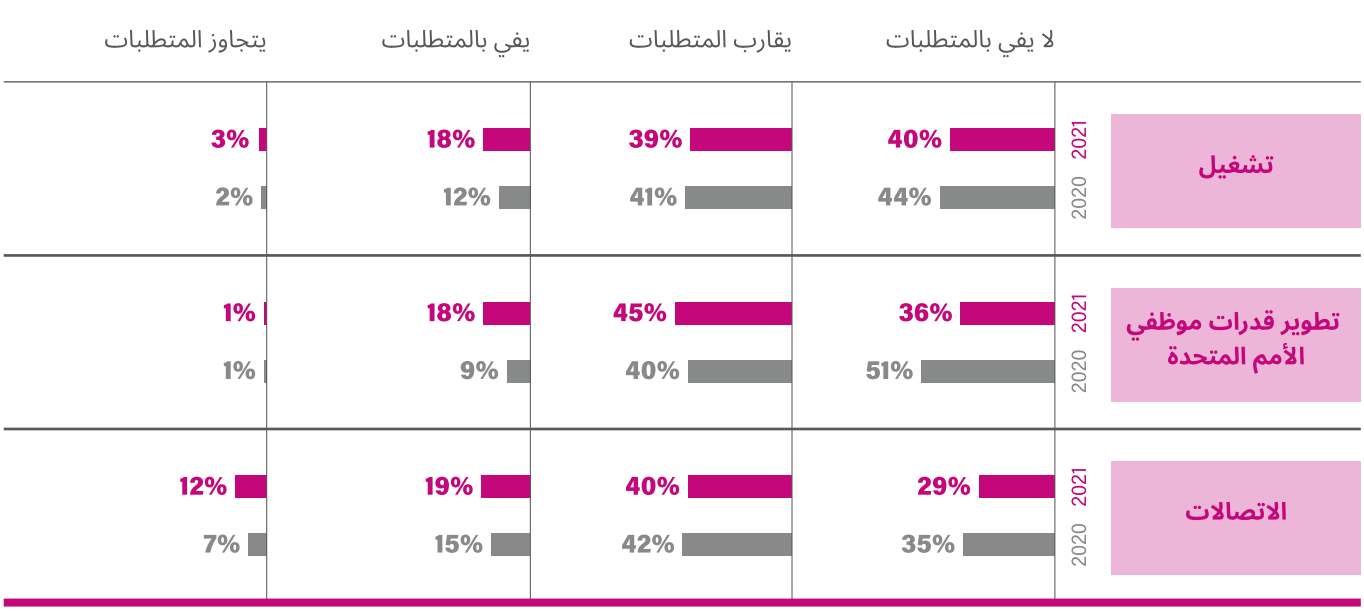

وقد أحرزت الأفرقة القطرية أوجه تقدم نحو الوفاء بالمتطلبات المتعلقة بالعمالة المراعية لاعتبارات الإعاقة وتجاوزها، بنسبة تتراوح بين 14 و 21 في المائة، باتخاذ تدابير محددة الهدف لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على التقدم لشغل الوظائف الشاغرة. وتضم عدة أفرقة قطرية أشخاصاً ذوي إعاقة في قوتها العاملة من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة. غير أن الجزء الأكبر من الأفرقة القطرية لا يستوفي المتطلبات (40 في المائة) أو، بعد أن التزم مؤخراً بعدم التمييز في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، أصبح يقارب المتطلبات (39 في المائة). ففي إطار الفريق القطري في جمهورية تنزانيا المتحدة، أقام الفريق العامل المعني بالموارد البشرية شراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للمساعدة في ضمان وصول إعلانات الشواغر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بتعيين جهة تنسيق محددة لدى الفريق القطري لدعم نشر الإعلانات عن الشواغر فيما بين شبكاتها.

وتمثل تنمية القدرات عامل تمكين لكثير من المؤشرات الأخرى، لأنها تُعدُّ الموظفين وتدعمهم فيما يتعلق بفهم وتطبيق إدماج منظور الإعاقة في مجال عملهم. وتحرز الأفرقة القطرية تقدماً مطّرداً في كفالة تنمية قدرات موظفيها. وتتيح نسبة إجماليها 64 في المائة منها موارد التدريب والتعلم بشأن إدماج منظور الإعاقة للموظفين (مقارنة بنسبة 50 في المائة في عام 2020)، ويجري 19 في المائة منها سنوياً تدريباً مشتركاً بين الوكالات على إدماج منظور الإعاقة بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (مقارنة بنسبة 10 في المائة في عام 2020). وتتخذ الأفرقة القطرية إجراءات محددة لبناء قدرات موظفيها في مجال إدماج منظور الإعاقة، بينما يعمل مكتب التنسيق الإنمائي والكيانات على تيسير التدريب على الإنترنت وتوفير الموارد التي من شأنها زيادة دعم أعمال الأفرقة القطرية في هذا المجال. ولا يتجاوز المتطلبات سوى الفريق القطري في زمبابوي، بإشراكه غالبية الموظفين في التدريب على إدماج منظور الإعاقة ضمن دورة إطار التعاون.

ويختلف الأداء في مجال الاتصالات التي يراعى فيها منظور الإعاقة من فريق قطري إلى آخر. ولا يفي ما مجموعه 29 في المائة من الأفرقة القطرية بالمتطلبات ولم تتخذ بعد خطوات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتصالات الرئيسية. ويفي ما مجموعه 19 في المائة منها بالمتطلبات عن طريق إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة العمل السنوية لفريق الاتصالات المشترك بين الوكالات التابع لها. وفي الوقت ذاته، تتجاوز المتطلبات نسبة 12 في المائة من الأفرقة القطرية، بما في ذلك الأفرقة في إندونيسيا وتركمانستان والجمهورية العربية السورية وجورجيا وقيرغيزستان، وهي أعلى نسبة من الأفرقة القطرية تتجاوز المتطلبات في جميع المؤشرات. وفي ناميبيا، يبذل فريق الاتصالات المشترك بين الوكالات جهوداً متضافرة لضمان أن تشمل الاتصالات الرئيسية الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتتضمن استراتيجية الاتصال المشتركة بين الأمم المتحدة وناميبيا للفترة 2019-2023 عنصراً محدداً بشأن الدعوة إلى إحداث تحول اجتماعي تراعى فيه اعتبارات الإعاقة.

جيم. معالجة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الأزمات الإنسانية

أدت النزاعات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والعواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19- إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بشكل غير مسبوق منذ عقود على نطاق العالم. والأشخاص ذوو الإعاقة هم من بين أكثر الأشخاص تضرراً في الأزمات. وتسهم الاستراتيجية في تعزيز البرمجة الإنسانية والعمل الإنساني الشاملين لمسائل الإعاقة وفقاً لقرار مجلس الأمن **2475 (2019)** واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2021، ساعد الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ ما يقدر بنحو 3 ملايين شخص من ذوي الإعاقة، غالبيتهم، 1,6 مليون شخص، من النساء والفتيات، وتم تخصيص 10 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد أظهرت الكيانات العاملة في مجال العمل الإنساني تقدماً كبيراً في الأداء، حيث انتقلت من الوفاء بالمتطلبات أو تجاوزها فيما يتعلق بـ 15 في المائة من المؤشرات في عام 2019 إلى 40 في المائة في عام 2021. وتتعاون المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية في مبادرة مشتركة بين الوكالات لتعزيز استعراضات الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية الشاملة لمسائل الإعاقة. وتعمل الكيانات أيضاً على تعزيز العمل الإنساني الشامل لمسائل الإعاقة عن طريق جمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة، وتوثيق مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع التوجيهات المرتبطة بذلك.

وتؤدي عمليات السلام دوراً رئيسياً في عمل المنظمة لضمان إدماج منظور الإعاقة في مناطق الأزمات والنزاعات. وقد زاد عدد عمليات السلام التي تنفذ الاستراتيجية وتقدم تقارير عنها بنسبة 50 في المائة منذ عام 2019، وهي تعزز الالتزام بإدماج منظور الإعاقة من خلال خططها الاستراتيجية، وتعيين جهات التنسيق، والتشاور بشكل أكثر تواتراً مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أنه يلزم بذل المزيد من الجهود للحاق بأداء الكيانات في مجالات العمالة والاتصالات وتنمية القدرات. وحيثما تعاونت عمليات السلام مع الأفرقة القطرية بشأن تنفيذ الاستراتيجية، استفاد الجانبان. فعلى سبيل المثال، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الفريق القطري والفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية لزيادة إدماج منظور الإعاقة فيما يتعلق بتصنيف البيانات، وهما يتقاسمان جهة تنسيق مشتركة بشأن الاستراتيجية. وعلى مستوى المقر، أجرت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام تدريباً لجميع الموظفين بشأن كيفية تعميم إدماج منظور الإعاقة في عملها.

ووسعت الأفرقة القطرية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني نطاق تركيزها على العمل الإنساني الشامل لمسائل الإعاقة من خلال تنمية الموارد، وتعزيز جمع البيانات لإثراء عمليات تقييم الاحتياجات، وتقديم بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن مبادرات أخرى. وفي كولومبيا، أدرج الفريق القطري والفريق القطري للعمل الإنساني في استعراضهما للاحتياجات الإنسانية تحليلاً لكيفية تأثر الأشخاص ذوي الإعاقة من جراء كوفيد19- والنزاعات والكوارث الطبيعية والهجرة المختلطة.

وكانت الاستجابة الإنسانية لكوفيد19- بمثابة نقطة دخول للعديد من الأفرقة القطرية إلى الاستفادة من عملها في مجال إدماج منظور الإعاقة. واتُّخذت تدابير على نطاق المنظومة لإتاحة الموارد والدعم لذوي الإعاقة؛ وتتمثل بعض الأدوات التي مكنت من الاستجابة التي تراعى فيها مسائل الإعاقة في الصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية والصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، مثل شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وواصلت الكيانات والأفرقة القطرية على السواء المشاركة في رصد وإعداد الموارد اللازمة من أجل الوصول الذي تراعى فيه مسائل الإعاقة إلى الخدمات، بما في ذلك من خلال منظور جنساني يعزز أهداف التنمية المستدامة 3 و 5 و 10 و 16. فعلى سبيل المثال، جرت تنمية الموارد اللازمة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة من أجل تعزيز الخدمات الشاملة لمسائل الإعاقة فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس في أثناء الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الفريق القطري في أوكرانيا عرض دراسة استقصائية أجرتها الجمعية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في أوكرانيا بشأن الأثر المجنسَن لكوفيد19-، في حين قاد الفريق القطري في طاجيكستان حملة للتوعية بدور النساء ذوات الإعاقة خلال الجائحة. وأجرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة منقذي البصر الدولية مشاورات مع النساء ذوات الإعاقة في نيجيريا ومنطقة جنوب آسيا، تُوّجت بتوصيات بشأن إشراك النساء ذوات الإعاقة في جهود التصدي لكوفيد19- والتعافي منه.

وأدت استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد19- أيضاً إلى إيجاد أنماط عمل بديلة. واستثمر كثير من الكيانات والأفرقة القطرية في منصات إلكترونية يمكن الوصول إليها لأغراض الاجتماعات والأنشطة والتعلم لا تزال تخدم الموظفين ذوي الإعاقة وغيرهم من المحاورين والخبراء والمشاركين ذوي الإعاقة. وأجرى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة تحليلات لأثر كوفيد19- على الفئات السكانية الضعيفة، بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة.

ثالثا.
الإجراءات الشاملة

ألف. التنسيق والتيسير بصفة عامة

لا تزال القيادة الرفيعة المستوى تشكل عنصراً أساسياً لسرعة تنفيذ الاستراتيجية. وخلال اجتماع للرؤساء عقد في عام 2021، أوصى قادة الكيانات بوضع بيان التزام مشترك بتعزيز التنسيق فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، لا سيما على المستوى القطري. ويجري تعميم التحديثات المنتظمة، فضلاً عن الأدوات والموارد المستحدثة لتنفيذ الاستراتيجية، في أوساط فريق الإدارة العليا. ويواصل المنسقون المقيمون، بوصفهم محاوري الأمين العام على الصعيد القطري، مناقشة تنفيذ الاستراتيجية خلال اجتماعهم العالمي السنوي، وتثار مسألة إدماج منظور الإعاقة في الاتصالات المنتظمة بين نائبة الأمين العام وقيادة الأفرقة القطرية.

واستكمالاً للإجراءات التي تتخذها القيادات، توفر شبكات جهات التنسيق الخاص بالاستراتيجية حيزاً دينامياً لتبادل المعارف والتعلم المتبادل على الصعيد التقني. وتضم شبكة جهات التنسيق التابعة للكيانات الآن أكثر من 80 كياناً تجتمع كل ثلاثة أشهر. وتضم شبكة جهات التنسيق التابعة للأفرقة القطرية، التي ينسقها مكتب التنسيق الإنمائي وفريق إدماج منظور الإعاقة، أكثر من 75 فريقاً قطرياً، مما ييسر المناقشة والتآزر النشطين بين الأقران. وقد نُظمت اجتماعات متخصصة على المستوى التقني وشُكّلت أفرقة عاملة فرعية داخل هذه الشبكات لاستهداف التحديات المشتركة، مثل شبكة جهات التنسيق والفريق العامل لعمليات السلام التابعين للأمانة العامة.

ولبناء المعارف والقدرات، عُقدت أيضا سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية المخصصة؛ وتعاون فريق إدماج منظور الإعاقة مع منظمة العمل الدولية واليونيسف والبنك الدولي بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع مكتب التنسيق الإنمائي بشأن إمكانية الوصول المادي والرقمي والموارد البشرية الشاملة لمسائل الإعاقة في الأفرقة القطرية، في إطار إطلاق استراتيجية تسيير الأعمال 2,0، فضلاً عن الدورات التدريبية المخصصة لبلدان محددة ودورات التوعية العامة بشأن إدماج منظور الإعاقة.

واستناداً إلى كل من الطلب والثغرات التي تم تحديدها في التقارير، نسق فريق إدماج منظور الإعاقة عملية إعداد موردين رئيسيين في عام 2021، بالتعاون الوثيق مع

التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، هما: المبادئ التوجيهية على نطاق المنظومة بشأن استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة، التي وضعت بالتعاون مع الموظفين التقنيين في مختلف البرامج والعمليات، والمبادئ التوجيهية للتواصل الشامل لمنظور الإعاقة، التي وضعت بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي. وتسعى هذه المبادئ التوجيهية إلى تنظيم نهج المنظمة إزاء التشاور والاتصالات من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة. ويمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية وغيرها من الموارد العملية على الموقع الشبكي المخصص للاستراتيجية.

باء. الإجراءات المشتركة فيما بين الوكالات

تتسم الإجراءات والشبكات المشتركة بين الوكالات بأهمية حاسمة لنجاح الاستراتيجية لأنها توفر منبراً لتبادل الآراء والتنسيق والعمل المتسق. وفي عام 2021، بدأ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في وضع مبادئ توجيهية بشأن تعميم إدماج منظور الإعاقة في التقييمات. ولا تزال شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم يؤديان دوراً رئيسياً في بناء توافق الآراء والمعارف بشأن المشتريات والتقييمات التي يراعى فيها منظور الإعاقة، على التوالي. وفي عام 2021، بعد جلسة إحاطة عُقدت مع الشبكة الرقمية والتكنولوجية بشأن الدور الذي تؤديه التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وافقت الشبكة على إنشاء فريق عامل فرعي معني بإمكانية استخدام الوسائل الرقمية.

ويضم الفريق المرجعي المعني بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني أكثر من 50 عضواً من مختلف كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات غير الحكومية الدولية، لتعزيز التعاون في مجال العمل الإنساني الذي يراعى فيه منظور الإعاقة. وتم إطلاق مشروع من خلال الفريق المرجعي في عام 2021 لبناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في العمل الإنساني.

وفي عام 2021، دعم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 42 برنامجاً قطرياً، وأربعة برامج متعددة البلدان وأربعة برامج عالمية للتعجيل بإدماج منظور الإعاقة، تتناول مواضيع من قبيل المساواة وعدم التمييز، والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وتقديم الخدمات، والميزنة، والإدارة المالية الشاملة لمنظور الإعاقة والممتثلة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساءلة والحوكمة. وواصل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة تمويل 35 برنامجاً مشتركاً بشأن الحماية الاجتماعية المتكاملة على الصعيد القطري. وتعمل هذه المشاريع والبرامج في تكامل مع الاستراتيجية على الارتقاء بإدماج منظور الإعاقة في جميع جداول الأعمال الوطنية، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة في المقدمة، والمساهمة في الوفاء بالالتزام الوارد في خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب.

رابعاً.
التحديات والفرص

ما فتئ التصدي لجائحة كوفيد19- يتصدر جدول أعمال العالم منذ عام 2020. وبينما نمضي قدماً نحو التعافي، هناك فرصة واضحة لتحويل الطريقة التي تعمل بها المنظمة لتصبح أيسر في إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وأكثر شمولاً لهم. وترسم الاستراتيجية مساراً يوفر الثقة في مرونة المنظومة وقدرتها على تبني إدماج منظور الإعاقة. وهذه هي اللحظة المناسبة للاستثمار في التدابير الرئيسية والمحددة الهدف الطويلة الأجل للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة عالم أكثر شمولاً تتيسر فيه سبل الوصول بقدر أكبر للجميع.

ولا يزال إدماج منظور الإعاقة مجالاً ناشئاً من مجالات العمل بالنسبة للعمليات الإنسانية وعمليات السلام. وفي حين أن العمل في الحالات الشاقة والعالية الخطورة يطرح تحديات فريدة في مجال التنفيذ تتطلب دعماً أكثر تحديداً للهدف، وفي بعض الحالات دعماً فردياً، فإن الأثر الإيجابي المحتمل يكون كبيراً على الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين هم من بين أشد الناس حاجة إلى المساعدة والدعم في هذه السياقات.

والعدد المتزايد من النزاعات والأزمات يجعل العمل في هذا المجال أكثر إلحاحاً. ويتبين من مثالي الصومال والعراق كيف يمكن لعمليات السلام أن تتبنى إدماج منظور الإعاقة كجزء من ولايتها، وستكون الإنجازات والدروس المستفادة من التنفيذ حاسمة لتشجيع الجهات الأخرى على أن تحذو حذوها. وفي هذا الصدد، سيظل الدعم المحدد الهدف لعمليات السلام إحدى الأولويات، من أجل البناء على الممارسة الجيدة الأولية التي أرساها الرواد الأوائل.

ولا يزال بناء قدرات الموظفين أمراً أساسياً لنجاح الاستراتيجية. ويجب أن يكون ذلك من أولويات المنظمة في المستقبل، ويجب أن تتاح بسهولة للموظفين على جميع المستويات فرص بناء المعارف والوعي بشأن إدماج منظور الإعاقة. ولمعالجة هذه الفجوة، يجري وضع مبادرتين تدريبيتين مخصصتين وسيجري تنفيذهما في عام 2022 على النحو التالي: نموذج تدريبي على الإنترنت مدته 90 دقيقة لجميع الموظفين بشأن إدماج منظور الإعاقة، أُعِدَّ بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، ودورة تدريبية تفاعلية متعمقة مدتها خمسة أسابيع، وُضعت بالتعاون مع منظمة العمل

الدولية ومركزها الدولي للتدريب، بقصد دعم التعلم المحدد الهدف لمنسقي إدماج منظور الإعاقة وغيرهم ممن يعملون مباشرة على إدماج منظور الإعاقة.

وهناك اعتراف متزايد من جانب الموظفين على جميع المستويات بالضرورة الأساسية للتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. ومع ذلك، فإن إحداث تحول في العقليات مفاده التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ليس فقط بشأن القضايا الخاصة بالإعاقة تحديداً بل فيما يتعلق بجميع مجالات العمل، سيتطلب جهوداً واعية ومشاركة رفيعة المستوى. وتوفر المبادئ التوجيهية على نطاق المنظومة بشأن التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة توجيهاً أوليا، وستوضح الأمثلة المتزايدة على الشراكات بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والكيانات والأفرقة القطرية كيفية تحقيق ذلك. وسيسهم نشر المبادئ التوجيهية في عام 2022 بالاشتراك مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة في زيادة الفهم لفوائد التعامل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تنوعها للاسترشاد به في عمل الأمم المتحدة وإثرائه. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز العلاقات مع تلك المنظمات سيعزز قدرة المنظمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تجهيزها بشكل أفضل للوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الركب.

وما فتئت عدة كيانات وأفرقة قطرية تزيد استثماراتها في إدماج منظور الإعاقة، ومع ذلك فإن الافتقار إلى الموارد المالية يثار مراراً وتكراراً بوصفه عقبة أمام اتخاذ إجراءات أكثر تضافراً. ورغم أن القيود المالية لا ينبغي أن تعوق العمل، فمن الضروري بذل جهود منسقة لضمان الاستثمار المنهجي للموارد الحالية بطريقة تسهم في إدماج منظور الإعاقة وتوفير التيسيرات الخاصة بذوي الإعاقة، بدلاً من الحفاظ على الوضع الراهن. وهناك حاجة أيضاً إلى تتبع الموارد بشكل أفضل لتحديد مدى إدماج منظور الإعاقة في جميع البرامج والمشاريع. ولمعالجة هذه الفجوة، وضع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بالتعاون مع فريق إدماج منظور الإعاقة، علامة لإدماج منظور الإعاقة، أدمجت على أساس تجريبي في النظام المركزي لتخطيط موارد المؤسسة التابع للأمانة العامة "أوموجا". وستمكن هذه العلامة كيانات الأمانة العامة من رصد مدى إدماج منظور الإعاقة في البرامج والمشاريع والإبلاغ عنه. وكذلك وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورقة عن الخيارات المتعلقة بعلامات الإعاقة المراعية للمنظور الجنساني من أجل استكشاف الفرص المتاحة لإدخال علامات إدماج منظور الإعاقة في نظم الإبلاغ القائمة على النتائج.

وأخيراً، وكما أؤكد من جديد باستمرار، فإن هدف المنظمة هو أن تكون جهة التوظيف المفضلة لدى ذوي الإعاقة. ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية، تعمل الأمم المتحدة على تحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مكاتبها وإنشاء ممارسات أكثر شمولاً في مجال الموارد البشرية، الأمر الذي سيمهد الطريق لمزيد من التنوع في قوتها العاملة. غير أنه لا توجد آلية لمعرفة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون في المنظومة، مما يحدُّ من القدرة على رصد التقدم المحرز. ولتحسين تتبع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يلتحقون بالمنظمة، يعكف مكتب الموارد البشرية في الأمانة العامة حالياً على استعراض الخيارات المتاحة لإدراج سؤال خاص بتحديد الهوية الذاتية لذوي الإعاقة في نظام الاستقدام 'إنسبيرا'. وستتيح هذه الآلية فرصة لتحسين جمع البيانات عن عدد المتقدمين والموظفين ذوي الإعاقة، وتساعد في تحديد الثغرات في السياسات والإجراءات وتحسين التمثيل في مكان العمل. والآلية المتاحة حالياً هي الدراسة الاستقصائية لموظفي الأمانة العامة، التي أفادت في عام 2021 بوجود 2,9 في المائة من الموظفين الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم أشخاص ذوو إعاقة.

خامساً.
الاستنتاجات والتوصيات

مع انتقالنا إلى السنة الرابعة من تنفيذ الاستراتيجية، من الواضح أن الموظفين على جميع المستويات، بدعم من قيادتهم، يتخذون إجراءات لتعزيز إدماج منظور الإعاقة في جميع البرامج والعمليات. وفي حين تدلُّ الاستنتاجات على أنه تم إحراز تقدم كبير منذ عام 2019، فلم يتم الوفاء بعد بغالبية المعايير المحددة في الاستراتيجية لتحقيق التغيير المفضي إلى التحوُّل فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة. وفي الوقت ذاته، هناك مجموعة متزايدة باستمرار من الممارسات العملية التي يمكن استقاؤها من داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق إدماج منظور الإعاقة. وما زلت على التزامي الكامل بالاستراتيجية وألتزم بدعم مكتبي لتنفيذها، بما في ذلك تقديم الدعم في المجالات التي تتطلب تركيزاً محدَّد الهدف، مثل عمليات السلام.

ولا تزال القيادة المستمرة من جانب الرؤساء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمنسقين المقيمين تمثل عنصراً بالغ الأهمية للحفاظ على الزخم بشأن إدماج منظور الإعاقة ونجاح الاستراتيجية. وأجدد مرة أخرى توجيه الدعوة إلى القيادة العليا على نطاق المنظومة لمواصلة تمكين الموظفين من المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية، وتوسيع نطاق تخصيص الموارد البشرية والمالية، ولا سيما في المجالات التي لا يزال فيها الأداء منخفضاً.

وقد أظهرت التقارير المقدمة في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة كيف يمكن استخدام مؤشرات الاستراتيجية لتتبع إدماج منظور الإعاقة في جميع الجهود الرئيسية للأمم المتحدة، ويمكن أن يترجَم هذا النهج أيضاً إلى السياقات الرئيسية الأخرى لتعزيز المساءلة بشأن إدماج منظور الإعاقة. وبالتالي، تعمل الاستراتيجية على تنسيق الجهود وتحسينها لدعم الدول الأعضاء والشركاء في تنفيذ خطة عام 2030، دون ترك أحد خلف الركب.

وبينما تسعى المنظمة جاهدة لرفع معاييرها وأدائها بشأن إدماج منظور الإعاقة، يجب أن تواصل الاستفادة من معارف وموارد الدول الأعضاء والقطاع الخاص، ولا سيما في مجالي العمالة وإمكانية الوصول. ومن خلال توحيد الجهود، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات صاحبة المصلحة أن توائم الممارسات، وتضع معايير جديدة، وتعمل كنماذج لتحويل أماكن العمل المادية والافتراضية وتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن القوى العاملة، وفقاً للهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

ولا تزال الدول الأعضاء تؤدي دوراً رئيسياً في مساءلة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، وكفالة بقاء الموارد متاحة لدعم التقدم في هذا المجال. ومع ظهور تهديدات وأزمات عالمية جديدة، يلزم توخي اليقظة لمنع تحويل التمويل عن إدماج منظور الإعاقة، مما قد يعرّض للخطر حالة الموارد المتاحة المتواضعة ويعرض للخطر بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة.

وأخيراً، ينبغي أن تكون المشاورات النشطة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في صميم كل ما تفعله الأمم المتحدة لأنها شريكتها الرئيسية في الرحلة نحو إدماج منظور الإعاقة. وعندما تعمل المنظمة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ليس فقط بشأن المسائل الخاصة بالإعاقة، ولكن أيضاً بشكل منهجي وفي جميع مجالات ولايتها، فإنها تكون أكثر استنارة واستعداداً للعمل بفعالية وكفاءة. ونحن نعوّل على منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لكي نواصل الضغط لتحقيق النتائج المرجوة.

وقد حان الوقت لتجديد بذل الجهود والالتزامات والاستثمارات ومضاعفتها في تنفيذ الاستراتيجية. ولا يزال أمام المنظمة طريق طويل تقطعه ولا يسعها أن تتوقف عن إحراز التقدم. ولكن الرحلة نفسها هي عملية لإعادة التأكيد تعبئها للتعلم والمشاركة ووضع الاستراتيجيات تحقيقاً لمزيد من الاتساق والتجانس في أعمالها وقيمها. وأتطلع إلى مواصلة هذه الرحلة معاً نحو أمم متحدة ومستقبل أقوى وأكثر شمولاً للجميع.

United Nations

One United Nations Plaza
New York, NY, 10017 USA

disabilitystrategy@un.org

344/A/77

United Nations